أحكامٌ متعلّقة بالولايات العربية

من دفترَيْ المهمة العثمانيين رقم (٣) ورقم (٤)

(٩٦٧-٩٦٨هـ/ ١٥٥٩-١٥٦١م)

تحقيق

د. إحسان ذنون الثامري

شهيناز موسى عيسى منار أحمد ابراهيم

مدخل

كانت الدولة العثمانية بعد انتصارها على دولة المماليك في مرج دابق عام ١٥١٦م قد أصبحت تسيطر على الولايات العربية : مصر والسودان والشام والعراق والجزيرة العربية وأجزاء كبيرة من المغرب العربي، واتجهت أنظار العثمانيين صوب أوروبا فتجهّزوا للقيام بحملات عسكرية للتوسّع فيها، وأضحى ضمن مسؤولياتهم حماية مياه الحوض الشرقي للبحر المتوسط.

وبفضل اهتمام السلطان سليمان بن سليم بتقوية الأساطيل العثمانية في البحرين الأسود والمتوسط غدت الدولة العثمانية من القوى البحرية المهمة وزاد نشاطهم السياسي والعسكري، فارتفعت مكانتهم في العالم الإسلامي.

اهتم السلطان سليمان بتنظيم الدولة فأصدر مجموعة من القوانين (قانونامه) بهدف إصلاح الدولة، وبذل في ذلك جهداً كبيراً، ونجحت جهوده السياسية والعسكرية والإدارية، فأُطلق عليه لقب القانوني، وأصبحت الدولة العثمانية في أواخر القرن السادس عشر الميلادي إحدى الدول العظمى في العالم.

وعلى الرغم من صعوبة الظروف التي واجهها العثمانيون في الشرق في دفع الخطر الصفوي، وتأمين العراق وشرق الأناضول، وما ارتبط بذلك من قيام ثورات في الأناضول مع بداية حكم السلطان سليمان، إلاّ أنهم استطاعوا فرض السيطرة التامة على الطرق التجارية الرابطة بين الشرق والغرب، وخاصة بعد تأكيد سيادتهم على بغداد[١].

وغنيٌ عن القول إنّ الوثائق تشكّل الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها تاريخ الدول والأمم، وقد كانت فكرة الأرشيف وحفظ الوثائق ماثلة في الدولة العثمانية، فلم تتجرأ على التخلص منها أو إتلافها؛ فبقيت إلى يومنا هذا؛ فحفظت لنا تاريخاً وحضارةً لدولة حكمت

(١) للمزيد، انظر: فريد بك، تاريخ الدولة العثمانية؛ إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ج١؛ اوزوتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ج١؛ مصطفى، في أصول التاريخ العثماني؛ السامرئي والدليمي، الإنكشارية .

رقعة جغرافية واسعة في ثلاث قارات، ولحقبة طويلة من الزمن تجاوزت ستمائة سنة، وقد انضوى تحت نفوذها العديد من الشعوب.

تم جمع الأوراق والوثائق العثمانية على أكثر من مرحلة إلى أن استقر الأرشيف العثماني على وضعه الحالي، حيث صدرت في ٢٧/ ٢/ ١٩٨٢ «لائحة القرار الخاصة بأسس عمل وتنظيم الوزارات من جديد» رقم ٨/ ٤٣٣٤ وتسمية «دائرة أرشيف رئاسة الوزراء العثماني» بدلاً من «الإدارة العامة لأرشيف رئاسة الوكلاء».

يتكوّن الأرشيف العثماني من دفاتر وسجلات المؤسسات والتشكيلات المركزية في الدولة العثمانية، مثل الديوان الهمايوني[١] والباب الدفتري وما يتبع هذه المؤسسات من دوائر وأقلام وإدارات[٢]، ويتناول تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها إلى سقوطها ٦٩٩-١٣٤٢هـ/ ١٢٩٩-١٩٢٤م، وتتناول هذه الوثائق مختلف النواحي الدينية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تسجل المباحثات التي جرت بين الدولة العثمانية والدول الأخرى، وتكشف عن الصراعات الداخلية في الدولة العثمانية في مختلف مناطقها وولاياتها، ويضاف إلى تلك الوثائق الدفاتر الخاصة بالضرائب على اختلاف أنواعها، ومقاديرها، ودفاتر التمليك، والطابو، ودفاتر الصادر والوارد من وإلى مختلف الولايات العثمانية، والسجلات الشرعية[٣]، إضافة إلى ذلك، يضم الأرشيف العثماني وثائق تتعلق بعلاقات الدولة العثمانية بدول العالم على اختلاف نوع العلاقة ودرجتها، مما أضاف

---

(١) الديوان الهمايوني: المجلس الذي يقوم بمهمة تسيير الأمور في الدولة وهو يختص بالنظر في الأمور السياسية والإدارية والعسكرية والمالية التي تهم الدولة بالإضافة للنظر في الدعاوى والشكاوى وإصدار القرارات المناسبة والإيعاز لمن يلزم بتنفيذها: انظر: آقطاش وبينارق، الأرشيف العثماني، ص٣-٥؛ صابان، المعجم الموسوعي، ص١١٩؛ بيات، بلاد الشام، ج١، ص٩.

(٢) عن الأرشيف العثماني، ومايحويه من وثائق، انظر: آقطاش وبينارق، الأرشيف العثماني، ص هـ- و؛ أرشيف رئاسة الوزراء التركية: www.devletarsivleri.gov.tr/yayinlar؛ صابان، المعجم الموسوعي، ص٤؛ بيات، بلاد الشام ص١٢-١٣

(٣) آقطاش وبينارق، الأرشيف العثماني، ص٤٣-٤٤؛ صابان، الأرشيف العثماني، ص٢-٣.

أهمية وقيمة كبيرتين لمادة الأرشيف العثماني، تتضحان في كتابة تاريخ العرب والمسلمين بشكلٍ خاص، وتاريخ العلاقات الدولية بشكل عام وعلى مختلف الأصعدة، كما تزيد أهمية تلك الوثائق بما تتضمنه من معلومات لم يسبق نشرها، زد إلى ذلك الأهمية الكبيرة التي تكتسبها كونها الوثائق الرسمية التي صدرت عن السلاطين العثمانيين أنفسهم. لذلك، فهو يحظى بعناية خاصة واهتمام كبير من حكومة الجمهورية التركية؛ فألحق برئاسة مجلس الوزراء، وهُيّئت له ظروف جيدة تناسب ما يحويه من إرث تاريخي عالمي. ويُعد أحد أكبر أرشيفات العالم.

ويوجد هذا الأرشيف في حي «جغال أوغلي» داخل حديقة ولاية استانبول، وهو عبارة عن مبنى للإدارة والمركز وسبعة مخازن مختلفة[1].

* * *

في جامعة العلوم الإسلامية العالمية في العاصمة الأردنية عمّان وقفيةٌ تحمل اسم المؤرخ الأردني الراحل الدكتور عبد الكريم الغرايبة (١٩٢٣-٢٠١٤م) تقوم على حفظ ما خلّف من تراثٍ مخطوط ومطبوع، وإنجاز مشروعه القائم على تنظيم المادة العلمية التي جمعها طوال عمره المديد، وتوفيرها للمهتمين والباحثين وطلبة العلم.

تتمثل تركة الغرايبة الثقافية بما ينوف على مئة ألف مادة، ما بين وثيقة وبطاقة وقصاصة من نوادر الصحف والمجلات، بالإضافة إلى الكثير من المطبوعات القديمة النادرة، وعشرات الأشرطة الميكروفيلمية، وآلاف البطاقات المحتوية مادة تاريخية ضافية عن الأقطار العربية والإسلامية ، وخاصة الأردن، وهو أكثر المحاور اهتماماً من فكر الغرايبة. وغيرها من بلدان العالم. كما يتضمن محاولته الرائدة وضع جدول حولي لتاريخ العرب والمسلمين منذ عهد الرسالة وقيام الدولة الإسلامية إلى القرن العشرين، وما فيه من أحداث جسام أثرت على سير تاريخ العرب وحاضرهم.

وفي عهدة الوقفية أيضاً كثير من الأوراق الخاصة، وقصاصات المجلات والجرائد التي

---

(١) آقطاش وبينارق، الأرشيف العثماني، ص ٤٣.

كان يجتزئها وفقاً لاهتماماته الكثيرة والمتنوعة، وفيها كثير من البحوث والمقالات المنشورة وغير المنشورة، وكذلك كتب وكتيبات في التاريخ والسياسة والاقتصاد واللغة والأدب والعلوم الشرعية والعلوم البحتة، بالعربية والإنجليزية والتركية، وهناك كتب جغرافية، لعلّ من أهمها أطلس جغرافي كبير صادر سنة ١٩٤٥م.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك الكثير من محاضر المؤتمرات والندوات التي حضرها الغرايبة. وما قدمه من أوراق، وما ألقاه من كلمات أو مداخلات.

وكان قد بدأ بجمع هذه المادة المعرفية، وتنظيمها بدفاتر وبطاقات وملفات منذ عهد التلمذة والصبا في لندن، حينما ذهب لدراسة التاريخ سنة ١٩٤٧م؛ فقد كان مهتماً بدراسة تاريخ المنطقة العربية وما يجاورها، وما يؤثّر فيها من بلدان وشعوب وأنظمة، وكذلك القوى الدولية المحرّكة للأحداث، فأخذ على نفسه تفسير أحداث التاريخ ومسائله، وأفكار صنّاع القرارات الحاسمة، ومحاولة فهم مفاصل الصراع القائم بين القوى الدولية، وأثره على منطقتنا.

إن التراث الكبير الذي تركه الشيخ المعلّم عبدالكريم الغرايبة يوثق لمرحلة تاريخية دقيقة من تاريخ العرب والمسلمين، لعله من أدق مراحل تاريخها وأكثره تعقيداً، كما أنّ فيه ما يوضح مراحل تكوينه الثقافي وسمات فكره، واهتماماته الإنسانية.

***

وكان مما وجدناه في إرث الرجل مجموعة بطاقات لعدد من الأحكام من دفتري المهمة العثمانيين (٣) و(٤)، خاصة بالولايات العربية، فارتأينا نشرها لما لهذه الأحكام من أهمية كبيرة في دراسة تاريخ المنطقة، حيث إن (دفاتر المهمة) أو دفاتر (الأمور المهمة) صنف من أهم أصناف وثائق الأرشيف العثماني، الذي يحفظ تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها عام ٦٩٩هـ/ ١٢٩٩م إلى سقوطها عام ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٤م.

لقد درس بعض المختصين تصنيفات الأرشيف العثماني، فوجدوا أن دفاتر المهمة تشكّل جزءاً مهما منه، وتصنف دفاتر المهمة على أنها من دفاتر الديوان الهمايوني، ويضم كل دفتر أكثر

من ألفي حكم سلطاني، تتناول الأوامر الصادرة من الديوان السلطاني باسم السلطان، إلى مختلف ولايات الدولة العثمانية وأقضيتها ورعاياها، بحسب الترتيب التاريخي لصدورها، في المدة ٩٦١-١٣٢٣هـ/ ١٥٥٣-١٩٠٥م[(١)].

وهي تنقسم إلى أنواع، حدّدها فاضل بيات بأربعة أنواع هي:

١- دفاتر المهمة التي دوّنت فيها الأوامر الصادرة عن اجتماعات الديوان الهمايوني تحت رئاسة الصدر الأعظم، وذلك عندما يكون السلطان في مركز الدولة.

٢- دفاتر مهمة الركاب: عندما يغيب الصدر الأعظم عن مركز الدولة بسبب قيادته حملة عسكرية أو مشاركته فيها أو لأي سبب آخر، فقد كان ينيب عنه نائباً يسمى (قائمقام الركاب) أو(قائمقام الصدارة)، فيجتمع الديوان في المركز برئاسة هذا النائب. ويُطلق على الدفاتر التي تدوّن فيها القرارات المتخذة فيه اسم(دفاتر مهمة الركاب).

٣- دفاتر مهمة الجيش: وهي الدفاتر التي تدوّن فيها القرارات التي تتخذ في اجتماعات الديوان التي تعقد خلال الحملات العسكرية برئاسة الصدر الأعظم.

٤- دفاتر المكتومة: وهي الدفاتر التي تتضمن الأحكام والفرامانات السرية، وبدأ تنظيم هذا النوع من الدفاتر اعتباراً من أواسط القرن الثامن عشر، وبالتحديد سنة ١٢٠٣هـ/ ١٧٨٨م[(٢)].

بينما يحدد بعض المختصين دفاتر المهمة بأعداد متفاوتة تراوحت بين ٢٦٣ دفتراً و٤١٩

---

(١) آقطاش وبينارق، الأرشيف العثماني، ص ف؛ صابان، دفاتر المهمة، ص٢؛ زكريا، سواحل نجد، ص١٣؛ السوارية، تأسيس مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية والمخطوطات والوثائق المصورة والفهارس المنشورة، محمد عدنان البخيت مؤرخاً وموثقاً وأستاذاً ومؤسساً، ص٣٤٣ ؛ Heyd, Ottoman Document, p.xv,xvi.

(٢) بيات، بلاد الشام، ص١١. وعن دفاتر المهمة وما نُشر منها، انظر: السوارية، تأسيس مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية والمخطوطات والوثائق المصورة والفهارس المنشورة، محمد عدنان البخيت مؤرخاً وموثقاً وأستاذاً ومؤسساً، ص٣٤٣.

دفتر[1]، ويبدو أنه لا يمكننا الجزم في عدد تلك الدفاتر بسبب تطور العمل في الأرشيف العثماني نفسه وصدور ما هو جديد.

إن البطاقات التي بين أيدينا عبارة عن بطاقات مستطيلة الشكل أقرب ما تكون لأشكال البطاقات الأصلية في الأرشيف العثماني، وهي اثنتان وتسعون بطاقة، تحمل مئة وثمانية أحكام، مكتوبة بخط اليد في قسمين: الأيمن للنص العثماني، ويقابله الترجمة العربية. وبناءً على ترجيح بعض الأساتذة ممن صاحبوا الغرايبة، وكانوا مطلعين على أعماله، فإنّ مترجم هذه البطاقات هو العالم بالتاريخ العثماني خليل ساحلي أوغلي، فقد تعرّفوا على خطه وأسلوبه اللغوي.

ويتأكد لنا ذلك من العلاقة الحميمة والوثيقة التي جمعت الراحلين الغرايبة وخليل ساحلي أوغلي على الصعيدين العلمي والشخصي، خاصة في المدة التي قضاها الغرايبة في تركيا، فعلى الأرجح أن هذا العمل كان بمساعدة صديقه.

تكمن أهمية هذه الأحكام في كونها غير منشورة إلى الآن، إضافة لترجمة النص إلى اللغة العربية من قبل ناسخ النص العثماني نفسه، كما تتأكد أهميتها من كونها تحمل أحكاماً في سنتين مهمتين من تاريخ الدولة العثمانية، حيث اتسمت هذه المدة التي خضعت فيها البلاد العربية للحكم العثماني بحساسية كبيرة .

لقد قمنا بإعادة ترتيب هذه البطاقات اعتماداً على تواريخ الأحكام، حيث اعتمد الناسخ إيراد أكثر من حكم في البطاقة الواحدة، لعودة معظمها للتاريخ نفسه، فالتواريخ تذكر في بداية الأحكام السلطانية ولا يذكرها مجدداً في الحكم التالي[2].

وردت هذه الأحكام بصورة تتفق مع أهداف الباحث الذي نسخها، مع أنها لم تتوضح لدينا بعد، فهي لم تغط السنتين المذكورتين بكاملهما، وإنما أجزاء من كل سنة وأجزاء من تلك

(١)آقطاش وبينارق، الأرشيف العثماني، ص هـ - و؛ صابان، دفاتر المهمة، ص٢؛ زكريا، سواحل نجد، ص١٣.

(٢) صابان، دفتر المهمة، ص١٠.

الأحكام، إضافة لتقديم الناسخ حكماً عن آخر في البطاقة نفسها، يحمل كل حكم منها تاريخاً مختلفاً. ولم نتوصل إلى النظام الذي سار عليه الناسخ في انتقاء تلك الأحكام بذاتها عن غيرها، حيث إنها مختلفة على الرغم من أنها كلها تتعلق بالولايات العربية التابعة للدولة العثمانية. أما الولايات العربية التي ورد لها أو لبعض ألويتها وسناجقها وأقضيتها ذكر، فهي: الشام، وبغداد، والجزائر (جزاير الغرب)، والإحساء، واليمن، وغزة، والقدس، وعجلون، والكرك، والسلمية، وحلب (ولاية العرب)، والموصل، ودير الرهبة، والعيون، والرقة، والرها، وبعلبك، والمدينة المنورة. إلا أن هناك عدداً من الأحكام اختصت بولايات غير عربية كالروميللي وهي ولاية تقع في الجزء الأوروبي من الدولة العثمانية[١].

ومن تلك الأحكام ما هو متعلق بالجوانب الإدارية ووالدبلوماسية. وبعضها يتعلق بالأمور الاجتماعية، ومنها: حكم ٩٧٧،١٢ شوال٩٦٧هـ، ونصه: «جاء العزيز السيد راجح بن سبع ابن شريف وشكى الفقر يرجو العناية الملوكية فأمرنا له بعشر بارات من محلولات الجوالي».

تبدأ الأحكام التي ننشرها اليوم بـحكم رقم ١٤٥٧ الصادر يوم الإثنين ٢٢ محرم ٩٦٧هـ، ويتضمن طلب أمير أمراء بغداد لعدد من الجنود تيماراً لبلائهم في حرب البحرين. وتنتهي بالبطاقة التي تحمل الحكم رقم ٢١٧١ المؤرخ بـ٥شعبان ٩٦٨هـ، وفيها أمر بإعطاء محمد بن زين الدين الصرّة المخصصة للمدينة المنورة، بدلاً من محمد بن خضر الرومي.

لقد قمنا بجمع المعلومات المتعلقة بدفاتر المهمة في الأرشيف العثماني، ودققنا فيما يمكن أن يساعد في تحديد تصنيف الأحكام الواردة في هذه البطاقات؛ فوصلنا إلى أنها في حقيقة الأمر بطاقات مجتزأة من دفترين هما: الدفتر رقم (٣)، والدفتر رقم (٤). فصنعنا جدولاً مفصلاً بالأحكام الواردة وتواريخها وموضوعاتها؛ ليكون دليلاً يسترشد به الباحثون في بحوثهم ودراساتهم. وبُني هذا الجدول على أربعة بنود رئيسة؛ رقم الحكم وتسلسله في الجدول، رقم البطاقة التي ورد بها الحكم المذكور، التاريخ المسجل للحكم، خلاصة لموضوع

(١) بيات، بلاد الشام، ص٣٨٢ .

الحكم والقرار. كما تم تمييز ما هو (حكم شريف)، حيث حمل عدد من الأحكام هذا المصطلح بإحدى صورتين: إما (حكم شريف) أو (خط شريف)، وهو معهود في دفاتر المهمة، فالحكم الشريف هو الأمر المكتوب من قبل السلطان نفسه أو الذي أمضاه بيده[1].

وقد آثرنا نشر البطاقات بصورتها المخطوطة الأصلية، ثم أتبعنا كل بطاقة بالنص العربي المترجم ليكون واضحاً، سهل القراءة، كما قمنا بتصحيح بعض الأخطاء اللغوية الصارخة وليس كلها، وقمنا بتوضيح المصطلحات العثمانية القديمة، وكذلك الأماكن مما استطعنا الوصول إلى تعريفه، أما ما لم نستطع تعريفه فتركناه للباحثين المختصين.

وكحال أي بحث أو دراسة، واجهتنا مجموعة من الصعاب التي أدت إلى تأخر خروج هذا العمل في صورته النهائية، ففي البداية كان لابدّ لنا من تحديد ماهية هذه الأوراق عندما وجدناها في أحد الصناديق الموجودة في وقفية عبدالكريم الغرايبة، وقد بذلنا في سبيل ذلك جهداً كبيراً، فاضطررنا للعودة إلى تصنيفات الأرشيف العثماني؛ ولم يرد لهذا الدفتر تصنيفٌ واضح من قبل الناسخ، باستثناء استخدامه إشارة صغيرة وهي (مهمة ٤)، في أعلى البطاقات، إلاّ أنها لم تكن كافية لتجزم لنا أن هذه البطاقات تابعة لدفتر المهمة العثماني رقم (٤)، فتوجهنا إلى الدراسات المماثلة لهذا العمل، واعتمدنا أربع دراسات لتحقيق هذا الهدف، وهي:

١- نجاتي آقطاش وعصمت بينارق، الأرشيف العثماني: فهرس شامل لوثائق الدولة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء باستانبول.

٢- زكريا كورشون ومحمد موسى القريني، سواحل نجد (الإحساء) في الأرشيف العثماني (جبل شمر- القصيم- الرياض- القطيف- الكويت- البحرين- قطر- مسقط).

٣- فاضل بيات، بلاد الشام في الأحكام السلطانية الواردة في دفاتر المهمة ٩٥١هـ/ ١٥٤٤م- ٩٧٣هـ/ ١٥٦٦م.

---

(١) بيات، بلاد الشام، ج١، ص٣٧٩، وانظر: صابان، المعجم الموسوعي، ص١٠١.

4- numarah Mühimme defteri (966-968L1558-1560), Turkey.Divean-I hümayun, T.C. Başbakanlık, Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü,ANKARA, 1993.

فقد قام كل من زكريا كورشون ومحمد القريني بتنظيم جداول مفهرسة لدفاتر المهمة المتعلقة بمنطقة الإحساء. ومن الاطلاع على النصوص التي نشراها للسنوات الموجودة في هذا الدفتر استطعنا أن نحدد أن نصوص البطاقات التي بين أيدينا تعود للدفترين المصنفين بـ (MD3) و(MD4). وعليه، فالواضح أن رقم تصنيف هذه البطاقات حسب الأرشيف العثماني هو (MD3)، والدفتر المصنف بـ (MD4) الذي يحتوي على تتمة السنة ٩٦٨هـ/ ١٥٦١م. ومن حيث عدد الصفحات فتصل هذه الدراسة في الدفتر (MD3) لصفحة ٥٥٧، التي تتضمن الحكم ١٦٣٣ في تاريخ ٢٢/ ٢/ ٩٦٨هـ، وتتضمن الحكم الصادر إلى أمير لواء العيون عثمان، وأمير القطيف سلطان علي بك، بشأن بعض التطورات في المنطقة، ويكمل تباعاً في الدفتر (MD4) الذي تنتهي لديه سنة ٩٦٨هـ في صفحة ١٩٦ التي تحمل الحكم رقم ٢٠٣٣ بتاريخ ٢٢/ ٢/ ٩٦٨هـ والتي تتضمن إرسال أسلحة وذخيرة إلى قلعة القطيف، وهذا كله من حيث الترتيب الزمني للأحكام والدفاتر.

وإذا ما جئنا لمادة المتن، فإننا لا نجد في الدفتر (MD3) أرقام أحكام متشابهة، وإنما نجد تشابهاً في المواضيع، فكان بعضها مكملاً لبعض، أي بين ما ورد لدينا وما ورد في هذه الدراسة لدفتر (MD3)، ففي موضوع لواء العيون من ولاية الإحساء وعثمان بك والمشاكل السياسية في اللواء نفسه، أورد زكريا في دراسته الحكم رقم ١١٢٧ بتاريخ ٢٢شعبان من سنة ٩٦٧هـ، والحكم رقم ١١٢٨ من التاريخ نفسه، ثم يتجاوز عن الحكم ١١٢٩ والحكم رقم ١١٣٠، ليورد الحكم رقم ١١٣١ بتاريخ ٢٢شعبان ٩٦٧هـ، ويتجاوز عن حكم رقم ١١٣٢ وهو الحكم الوارد لدينا في الدفتر المنسوخ دون تاريخ وإنما برقم حكم وعنوان (لواء عيون في ولاية اللحساء)، ثم يتابع بحكم رقم ١١٣٣ بتاريخ ٢٢ شعبان ٩٦٧هـ، وحكم رقم ١١٣٤ في ٢٣ شعبان ٩٦٧هـ، وهو ما يجعلنا نقف كثيراً عند تلك الأحكام غير المذكورة لديه، والحكم المذكور لدينا.

أما ما ورد من أحكام في الدفتر (MD4)، فإنها مطابقة للأحكام الواردة لدينا في أوراقنا، فكان التطابق جازماً في هذا، وهي الأحكام التي حملت الأرقام: ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، وتعود كلها للتاريخ نفسه ٢٢/ ٢/ ٩٦٨هـ.

وحدد فاضل بيات في دراسته الدفتر رقم (٣) بالسنوات ٩٦٧هـ-٩٦٨هـ، وهو ما حددته الدائرة المسؤولة عن الأرشفة في رئاسة الوزراء التركية نفسها، ثم وضع فاضل بيات الأحكام المتعلقة ببلاد الشام في جدول مماثل لما وضعه كورشون والقريني [١]، ولم نجد لديه تطابقاً بين الدفتر الذي يعرضه وهو دفتر رقم (٣) وبين دفترنا هذا، من حيث أرقام الأحكام والتواريخ، إلا أنهما يعودان للمدة نفسها. كما ذكر أن هناك عدداً من دفاتر المهمة المختلفة في سنوات مختلفة لم يتم جمعها ضمن تصنيفات الأرشيف العثماني بعد[٢].

اختلف الأمر لدى آقطاش وبينارق في تصنيفهما لتلك الدفاتر العثمانية حيث أعطياها أرقاماً متسلسلة وحددا نوعها، فالدفتر رقم (٤) يحمل التاريخ (من أواسط را ٩٦٧هـ- أوائل ش٩٦٨هـ/ ١٥٥٩م-١٥٦٠م)[٣]. وهي من نوع رقم (٢)، وربما قصدا أحد أمرين بنوع رقم (٢)؛ إما أنها دفاتر ذيل المهمة[٤]، حسب تصنيف لدفاتر المهمة، أو أنهما قصدا تشابه نوعها مع نوع الدفتر الذي يحمل رقم (٢) وهو دفتر بيورلدات منح الـ(ديرلك) في ديوان العصر[٥]. وديوان العصرية هو الديوان الذي كان يعقد في وقت العصر على مدار الأسبوع ماعدا يومي الثلاثاء والخميس في قصور الصدور العظام، للمسائل التي لم يبت في أمرها في الديوان الهمايوني صباحاً[٦]، وهو ما يتنافى مع دفترنا هذا نظراً لوجود أحكام صادرة في أيام الثلاثاء. أما من حيث كونه دفتر ذيل مهمة فهو أمر بعيد أيضاً حيث حدد كلٌّ من: آقطاش

---

(١) بيات، بلاد الشام، ج١، ص٢٧-٤٧.

(٢) بيات، بلاد الشام، ج١، ص١٢.

(٣) آقطاش وبينارق، الأرشيف العثماني، ص ١٣٤.

(٤) آقطاش وبينارق، الأرشيف العثماني، ص ف.

(٥) آقطاش وبينارق، الأرشيف العثماني، ص١٣٤.

(٦) صابان، المعجم الموسوعي، ص١١٨.

وبينارق، وفاضل بيات دفاتر ذيل المهمة على أنها ١٧ دفتراً تغطي السنوات ٩٨٠هـ-١١٩٥هـ/ ١٥٧٢م -١٧٨٠م[1]، وبعيداً عن نوع وماهية الدفتر رقم (٤) الذي أورد وصفه آقطاش وبينارق فإنه لا يغطي المدة التي وقعت بها أحكام دفترنا ككل وإنما يغطي جزء منها.

أما الدفتر رقم (٣) كما أورده آقطاش وبينارق فإنه يغطي المدة (أواسط ن ٩٦٦هـ-أوائل را ٩٦٨هـ/١٥٥٨-١٥٦٠م)، ولم نستطع تحديد الشهر المقصود بالأحرف التي وضعها مع السنوات، إلا أن هذا الدفتر لا يغطي كامل المدة التي وردت فيها الأحكام في دفترنا كذلك.

بناءً على ما سبق، فإننا نكاد نجزم بأن هذا الدفتر العثماني الذي وجدناه، وننشره اليوم عبارة عن مجموعة من الأحكام ضمن تواريخ متعددة، منفصلة، غير متسلسلة، تغطي السنتين ٩٦٧-٩٦٨هـ/ ١٥٥٩-١٥٦١م، وهي في مجموعها ١١٤ حكماً مقسمة على ٩٢ بطاقة، ونُسخت هذه الأحكام من دفترين هما: الدفتر رقم (٣) بناء على تطابق التواريخ، والدفتر رقم (٤) – حسب التصنيف الرسمي في الأرشيف العثماني للدفاتر – وذلك بناءً على تطابق التواريخ وبعض نصوص تلك الأحكام وأرقامها، ولا نغفل عن الإشارة التي أوردها فاضل بيات عن وجود بعض دفاتر المهمة غير المصنفة والمجموعة بعد، فربما نقل الناسخ بعض الأحكام منها.

وتندرج هذه الأحكام تحت تواريخ انعقاد المجلس المختص بإصدارها، كما وردت أحكام منتقاة بعينها، دون غيرها، فهي غير كاملة وإنما مجتزأة من الأصل، حيث وردت في سنة ٩٦٧هـ أحكام في الأشهر الآتية فقط : محرم، ربيع أول، جمادى الأولى، شعبان، رمضان، شوال، ذي القعدة، ذي الحجة، أما سنة ٩٦٨هـ فلم نجد فيها أحكاماً إلا في الأشهر الآتية: محرم، صفر، ربيع الأول، ربيع الآخر، جمادى الأولى، جمادى الآخرة، رجب، شعبان.

كما واجهتنا صعوبة أخرى تتمثل بالإبهام في بعض أحكام هذه البطاقات، فلا تُذكر خلفية الموضوع وأبعاده، ويتم الاكتفاء بذكر أسماء المخاطبين أو المعنيين بنص الحكم دون تفصيل في بعضها، فمثلا في حكم ١١٢٨ بتاريخ ١٢ ذي القعدة ٩٦٧هـ يذكر ترشيح أمير

(١) بيات، بلاد الشام، ج١، ص١٢؛ آقطاش وبينارق، الأرشيف العثماني، ص١٤٤-١٤٥.

أمراء البصرة لعماد الدين لمنصب الآغوية، فيبقى عماد الدين شخصية مبهمة هنا.

وواجهتنا صعوبات كبيرة في قراءة خط المترجم، فاكتفينا بنشرها كما هي، أما النص المترجم فآثرنا توضيحه بشكل أكبر؛ فقمنا بطباعته ليكون أكثر فائدة. ومن تلك المشاكل التي واجهتنا ضعف الترجمة، ووقوع المترجم في عدد من الأخطاء اللغوية والنحوية وهو الأمر الذي يفسر ضعف الترجمة العربية لهذا النص، فنجد بعض التعبيرات غير الصحيحة: أسلوباً، نحواً، إملاءً، لغةً، صياغةً، وذلك لعدم امتلاك المترجم فصاحة اللغة العربية وإتقان قواعدها اللغوية، وسماتها البيانية، وهو ما أخذ منا وقتاً طويلاً للوصول إلى ما هو أقرب إلى النص الحقيقي، من خلال دراسة المصطلحات العثمانية والمدة الزمنية. ولم نتدخّل -كمحررين- في لغة الترجمة والأسلوب إلاّ في أضيق الحدود، احتراماً لذكرى الرجل، وحفاظاً على سمات المرحلة التاريخية من عمره.

وواجهتنا صعوبة أخرى في ترتيب الأحكام والبطاقات، فكان من الصعب اتباع نهجٍ واضح ونسق معين لترتيبها، وذلك لأن بعض الأحكام لم يرد فيها تاريخ، وهو أمر مألوف لدفاتر المهمة، حيث يذكر التاريخ مرة في أغلب الأحيان، وتندرج بعدها الأحكام على أنها تتبع التاريخ نفسه، إلاّ أن البطاقات التي بين أيدينا لم تتبع ترتيب الدفتر الأصلي، خاصة وأن بعض البطاقات كانت متناثرة ومفككة عن الدفتر، فلا نستطيع الجزم باتباع حكم لتاريخ سابق. وهناك بعض الأحكام وردت في بطاقة واحدة دون تسلسل لما سبقها أو لما بعدها، فنجد على سبيل المثال ثلاثة أحكام، الأول والأخير في تاريخ واحد، ومتوسطهما يقع في تاريخ مغاير.

إن نشر هذه الأحكام سيسهم في توفير مادة تاريخية، بعضها غير معروف من قبل، حيث إنّ هذه الأحكام لم تُنشر سابقاً، وقد تأكد لنا ذلك من البحث الحثيث، ومن استشارة بعض كبار المختصين بالأرشيف العثماني.

كما سيسهم نشر هذه الأحكام في توضيح بعض مفاصل تاريخ العرب الاجتماعي والاقتصادي في العصر العثماني؛ فقد تعرّض التاريخ العثماني للتشويه والإهمال بوجهٍ عام حتى النصف الأول من القرن العشرين، حيث كان التفسير الأوروبي للتاريخ العثماني بوجهٍ عام طاغياً على الدراسات المختصة بالعثمانيين، وهو تفسير متحيز منقوص خاضع لوجهة

النظر القومية واعتبار الدولة العثمانية العدو الأول للغرب الأوروبي، وانتقل هذا التفسير الى الدولة التركية الحديثة التي قامت على أنقاض الدولة العثمانية؛ فوجهت هجوما شديداً إلى الماضي العثماني، وخاصة في بداية العهد الجمهوري، لكن هذه النظرة أخذت تتغير شيئا فشيئاً مع بدء الاهتمام بالوثائق العثمانية ودراستها دراسة علمية بعيدة عن التعصب والانحياز[1].

إن هاتين السنتين اللتين تحويهما هذه الأحكام تقعان ضمن عهد السلطان سليمان القانوني (٢٥ ذي القعدة ٩٢٦هـ- ١٩/ ٢٠/ ٢١ صفر ٩٧٤هـ / ٦تشرين ثاني ١٥٢٠م-/ ٥/ ٦/ ٧ أيلول ١٥٦٦م) الذي وصلت فيه الدولة العثمانية أوج توسّعها وقوتها، بسبب نجاحه في دفع قوة الأسطول العثماني الذي فرض هيمنته على المياه المحيطة بالدولة، إضافةً إلى اعتماده على فرقة الإنكشارية الضاربة التي استخدمها كأداة للهيمنة على كل عناصر الطبقة الحاكمة، كما أنّ الفتوحات العثمانية الممتدة في قارات آسيا وافريقيا وأوروبا وفّرت لسليمان مصادر دخل وفيرة وهيأت للدولة وضعاً استراتيجياً فريداً في الشرق والغرب.

لهذا كله، رأينا نشر هذه الأحكام التي تشكّل جزءاً من الإرث التاريخي والحضاري للدولة العثمانية، بهذه الصورة ليبدأ الباحثون والمهتمون بالاطّلاع عليها ودراستها، وتوظيف مادتها التاريخية في كتاباتهم وبحوثهم ودراساتهم، طالبين الصفح عن أي زلل إن وجد.

نتقدم بالشكر والتقدير إلى جامعة العلوم الإسلامية العالمية لموافقتها نشر هذه الأوراق، كما نقدم الشكر لكل من ساعدنا في إصدار هذا الكتاب، ونأمل أن يأخذ مكانه المناسب في المكتبة العربية.

المحقّقون

---

(١) في هذا الموضوع انظر: مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ص٧؛ آقطاش وبينارق، الأرشيف العثماني، ص١٣٣.